

قطاع الاتصالات... قطاع دفاعي ويشكل نوعا من أنواع الضرائب غير المباشرة

«HSBC»: 830 فلساً القيمة العادلة لسهم زين بنمو 53,7%

27,6 مليون دينار حصة «بوبيان للبتروكيماويات» من توزيعات «إيكويت» و«الأوليفينات»

قالت شركة بوبيان للبتروكيماويات إن إجمالي توزيعات الأرباح التقديرية المقترحة والتي ستحصل عليها شركة بوبيان للبتروكيماويات من مساهمتها في كل من شركة إيكويت للبتروكيماويات والشركة الكويتية للأوليفينات عن السنة المالية للشركتين والمنتجيه في 2014/12/31 نحو 93,67 مليون دولار (أي ما يعادل حوالي 27,67 مليون دينار).

«كوت فود» توزع 35% نقداً

أعلنت شركة مجموعة كوت الغذائية (كوت فود) عن بيانها المالي السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014 محققة أرباح قدرها 6,07 ملايين دينار تقريباً مقابل أرباح بحدود 5,41 ملايين دينار لعام 2013. وأوصى مجلس إدارة الشركة أمس بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 35%، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية للشركة والجهات الرقابية المختصة بذلك.

مؤكداً على أن فرض الضرائب على الدخل سيوسع وينوع قاعدة الإيرادات ولكن من شأنه أن يجعل المنطقة أقل جاذبية للعمال الوافدين. فبقاء أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة سيدفع الدول الخليجية لوضع ضرائب على الدخل، إلى جانب التدابير الضريبية الأخرى مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضرائب الأخرى غير المباشرة.

زيادة الرسوم على الاتصالات

وذكر انه ضمن قطاع الاتصالات فعاومل نمو أعداد المشتركين ومتوسط الإيراد بالنسبة لكل مستخدم وانكماش الهوامش، كلها عوامل تحدد مستقبل القطاع خلال السنوات المقبلة.

من القطاعات قد تعمل بشكل جيد فستستفيد قطاعات المرافق إذا تم إدخال إصلاحات على التعرفة في السعودية، كذلك سيستفيد قطاع الرعاية الصحية في السعودية، حيث تعمل الحكومة على تحويل عبء الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص عن طريق زيادة التامين الصحي الخاص، وقطاع الاتصالات هو شكل من أشكال الضرائب غير المباشرة.

وبين التقرير أن فرض الضرائب سيكون طريقاً آخر إلى زيادة الإيرادات وعلى الأغلب سيكون ذلك فقط للمغتربين، ففي الوقت الحالي ليس لدى دول مجلس التعاون الخليجي أي ضرائب على الدخل، مما أدى إلى الإعتماد الكبير على أسعار النفط في الإيرادات،



قرص عديدة في البورصة (محمد خلوصي)

الوجود عن الصناعة سيضر بها وسيزيد من الحد من الأموال الحكومية، ويسهل ذلك من

بعد انخفاضها).

من الجانب النظري سيتكون شركات الاتصالات دفاعية بتدفقات نقدية وتوزيعات أرباح مرتفعة، ولكن هذه الشركات لن تكون في مأمن من انخفاض أسعار النفط.

فوفقاً للتقرير فإن قطاع الاتصالات لديه حساسية القطاع بالنسبة لأحداث الاقتصاد ككل وأن الإنفاق على الاتصالات هو في الواقع له صلة به جزئياً.

وتوقع التقرير أن ضعف النشاط الاقتصادي سيؤثر سلباً على قطاع الاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن مع فارق ما إذا كان انتعاش أسعار النفط بطيئاً من عدمه فإن ذلك سيتوقف على 3 عوامل أخرى وهي:

- 1 - نمو أعداد المشتركين يتكون جزء كبير من السكان في دول مجلس التعاون الخليجي من العمالة الوافدة، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية كانت غالبيتهم من العاملين في المشروعات الانشاءات (في المقام الأول في قطر والسعودية)، فإن حدوث أي انخفاض في النشاط الاقتصادي الناجمة عن انخفاض أسعار النفط قد يؤثر على هذا التدفق من العمالة الوافدة. وهذا بدوره سيؤثر على قاعدة المشتركين الشاملة لمشغلي الاتصالات في المنطقة.

2 - متوسط الإيراد بالنسبة لكل مستخدم مع الفارق: انخفاض النشاط الاقتصادي يمكن أيضاً أن يؤثر على الاستهلاك الخاص بالمستخدمين والإنفاق وبالتالي على خدمات شركات الاتصالات من حيث أعداد المشتركين.

3 - هوامش الأرباح

انخفض متوسط الإيراد بالنسبة لكل مستخدم سيضع ضغوطاً على هوامش أرباح شركات الاتصالات باعتبارها جزءاً كبيراً من تكاليف النفقات التشغيلية والخاتمة. ومع ذلك فإن تكلفة الطاقة في ظل انخفاض قيمتها سيساعد على دعم هذه الهوامش، ولا سيما في البلدان ذات البنية التحتية المحدودة. في بلدان تعمل محطات الطاقة القاعدية عن طريق مولدات الديزل مثل العراق، وإندونيسيا وميانمار بالنسبة لشركة أورويدو.

الشركات الأكثر والأقل مرونة

النقطة الرئيسية بالنسبة للشركات الأكثر أو الأقل مرونة بالنسبة لشركات الاتصالات بدول مجلس التعاون الخليجي ممن لها بصمة تشغيلية خارج دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي التأثير على أي من شركات الاتصالات هذه سيقدره مدى تعرضها الإقليمي.

فضمن دول مجلس التعاون الخليجي هناك بعض البلدان التي أفضل من البلدان الأخرى من خلال السعر العادل لبرميل النفط، وفي هذا الصدد ستكون الكويت وقطر بين أفضل دول مجلس التعاون الخليجي في حين ستكون البحرين هي الأسوأ. وستكون كل من زين وأورويدو هما الإبرز بالنسبة لمقراتهما الرئيسية.

وذكر التقرير أن الشركات العاملة في البلدان المصدرة للنفط ستتأثر كثيراً عن الشركات العاملة في بلدان ذات اقتصاد متنوع، وكذلك على ذلك شركات الاتصالات التي تعمل في مناطق جغرافية عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل مقارنته مع مشغلي الاتصالات الأخرى في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

السياناريو الثاني: سياناريو عدم عودة أسعار النفط للارتفاع خفض الدعم الحكومي على

مدحت فاخوري

قال تقرير صادر عن «HSBC» للأبحاث أن معظم القطاعات مرتبة إذا كان هناك انتعاش بطيء في أسعار النفط خلال الفترة المقبلة ولكن هناك عدداً قليلاً من الملائمات الأمانة حال بقيت أسعار النفط على هذا المنوال لفترة أطول. وتوقع التقرير أن يصل سعر برميل النفط عند 62,5 و إلى 75 دولاراً للبرميل خلال 2016 وأن يصل إلى 90 دولاراً للبرميل خلال 2017، مما يعني أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستشهد بطناً في النمو الاقتصادي.

وتوقع التقرير أن الاحتياطات الوقائية قد تحد من الإنفاق والدعم لدى هذه البلدان وسيكون قطاع التشييد والبناء والإسمنت الأكثر تضرراً، فيما سيغاني القطاع العقاري والأقراض من التباطؤ. وتوقع التقرير أن تخرج قطاعات التجزئة والضيافة والاستهلاكية والبتروكيماويات سالمة دون تضرر.

وأشار التقرير إلى أنه سيكون هناك قلة من الفائزين حال استمرار انخفاض أسعار النفط لمدة أطول، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي ستعاني من فرق في إيراداتها عندما تكون أسعار النفط عند 75 دولاراً للبرميل وعندما تكون عند 50 دولاراً للبرميل بنحو 150 مليار دولار سنوياً وفقاً لتقديرات التقرير، فيما سيكون التحدي الأكبر أمام هذه الدول في ظل بيئة أسعار النفط الحالية هو قدرة حكوماتها على الحفاظ على الإنفاق العام في مواجهة التقلبات الدورية فيما ستستمر الضغوط المالية في الارتفاع، حيث أن أي تقليص في الإنفاق الحكومية سيكون له أثر سلبي على جميع القطاعات.

وعن القطاعات الاقتصادية ومدى تأثرها بانخفاض أسعار النفط، طرح التقرير اثنين من السيناريوهات: الأول هو ارتداد أسعار النفط (عودة أسعار النفط للارتفاع) والثاني هو عدم ارتداد أسعار النفط (عدم عودة أسعار النفط للارتفاع)، بالنسبة للقطاعات التالية:

قطاع الاتصالات

وذكر التقرير أن قطاع الاتصالات هو قطاع دفاعي، مع ارتفاع التدفقات النقدية وتوزيعات العوائد، وعلى الرغم من أنها تعاني من بعض التأثيرات مثل انخفاض نمو أعداد المشتركين نتيجة لانخفاض الإنفاق على التشييد والبناء، وبعض شركات اتصالات دول مجلس التعاون الخليجي لها بصمة جغرافية واسعة في البلدان المستوردة للنفط والتي تعد من المستفيدين من انخفاض سعره مما يجعل لديها مقاومة لأي ضعف في دول مجلس التعاون الخليجي كاتخفاض لأسعار النفط. وتوقع التقرير أن تواجه مجموعة زين في مقرها الرئيسي في الكويت ضغوطاً مالية محدودة نسبياً.

وأشار التقرير إلى أن الحكومات لو نظرت إلى قطاع الاتصالات كمصدر إضافي للإيرادات من خلال الضرائب، فإن الشركات التي لديها بصمة جغرافية واسعة وتعاني من ضغوط مالية محدودة في بلدانها الأصلية ستتحمل قدراً أقل من المخاطر.

وتناول التقرير مجموعة «زين» للاتصالات، كمثل لهذا السيناريو، والتي يصل سعر سهمها إلى 550 فلساً (حسب إغلاق أمس)، في حين قيم التقرير قيمتها العادية عند 830 فلساً بنمو 53,7%.

وقال أن لدى الشركة إمكانات نمو قوية لما تتميز به الشركة من أن لديها أعلى حصة سوقية في أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى ما لديها من أكبر معدل من أعداد المشتركين في خطوط الدفع المسبق، فضلاً عن جودة شبكتها.

ففي حالة سيناريو ارتداد أسعار النفط بعد انخفاضها فإن التقرير توقع أن الشركات ذات البصمة الجغرافية الواسعة مثل «زين» سيكون لها وضع أفضل مقارنة مع مشغلي الاتصالات الأخرى في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

السياناريو الأول: سياناريو تباطؤ ارتداد أسعار النفط (عودة ارتفاع أسعار النفط

إعلان

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لمساهمي بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

يسر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2015/2/7، ويعقبه مباشرةً اجتماع الجمعية العامة غير العادية، بمقر المركز الرئيسي للبنك، والكاثن في شارع عبدالله الأحمد - بجوار سوق الكويت للأوراق المالية - مدينة الكويت، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتية:

أولاً- جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
4. المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
5. الموافقة على وقف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجمالي عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 بقيمة قدره 11.427.921/20 دينار كويتي من أرباح السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31، وذلك على الوجه التالي:
  - أ. أرباح نقدية: بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثلاثين فلساً لكل سهم)، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
  - ب. أسهم منحة مجانية: بإصدار 239.986.056 سهماً جديداً وبنسبة 5% من رأس المال المصدر والمدفوع، توزع بواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم، وذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية.
7. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع ما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك، وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
8. الموافقة على إصدار سندات بكافة أنواعها، بالدينار الكويتي أو بأي من العملات الأجنبية، داخل أو خارج دولة الكويت، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق "معيار كفاية رأس المال - بازل 3" والقواعد القانونية ذات الصلة، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ أو تواريخ تنفيذ ذلك، وفي تقرير قيمة كل نوع من هذه السندات وعلمتها وقيمتها الاسمية وسعر العائد (الفائدة) ووسائل تغطية قيمتها وقواعد طرحها واستهلاكها وسائر شروطها وأحكامها، وفي استيفاء متطلبات واستصدار موافقات الجهات الرقابية، ومجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما تقدم.
9. الموافقة على الترخيص للبنك بالتعامل مع الشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات الصلة.
10. الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح قروضاً وسلفاً وأن يقدم كفالات وتسهيلات مصرفية أخرى لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2015، وذلك وفقاً لتنظيم والشروط التي يطبقها البنك بالنسبة للغير.
11. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31، والمصادقة على تنازلهم عن مكافأته عن أعمالهم خلال تلك السنة.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية 2015، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتاها.

هذا وفي حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف يُعقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة العادية، في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الأحد الموافق 2015/2/15، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ثانياً- جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية:

1. الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع من 113/100.973.479 ديناراً كويتياً إلى 113/700.768.971 ديناراً كويتياً، وتمثل الزيادة البالغة مبلغاً وقدره 60.785.289 ديناراً كويتياً ما نسبته 5% (خمس في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع، وذلك بإصدار 239.986.056 سهماً جديداً، توزع كأشهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم، كل نسبة ما يملكه (وبواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم)، وتغطية قيمة هذه الزيادة من حساب الأرباح والخسائر، مع تفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كمسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.
2. الموافقة تبعاً لذلك على تعديل نص المادة الخامسة من كل من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وليكون النص على النحو التالي:

المادة	النص الأصلي	النص المعدل
الخامسة من كل من عقد التأسيس والنظام الأساسي	رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل 113/100.973.479 د.ك (أربعمائة وتسعة وسبعون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وسبعون ألفاً ومائة وثلاثة عشر ديناراً كويتياً ومائة فلس) موزعاً على 121.721.079.4 (أربعة بلايين وسبعمئة وتسعين مليوناً وسبعمئة وواحد وثلاثين ألفاً ومائة وواحد وثلاثين) سهماً نقدياً، قيمة كل سهم منها مائة فلس.	رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل 113/700.768.971 د.ك (خمس مائة وثلاثة ملايين وتسعمائة وواحد وسبعون ألفاً وسبعمئة وستون وستون ديناراً كويتياً وسبعمئة فلس) موزعاً على 121.721.079.4 (أربعة بلايين وسبعمئة وتسعين مليوناً وسبعمئة وسبعة عشر ألفاً وستمئة وسبعة وثمانين) سهماً نقدياً، القيمة الاسمية لكل سهم منها مائة فلس.

هذا وفي حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف تُوجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر. ويرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية، ومقرها: شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس (هاتف رقم: 22464579)، وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق 2015/2/18، لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



بنك تعرفه وتثق به

بنك الكويت الوطني  
National Bank of Kuwait

سجل تجاري رقم 8490